في اجتماع مجلس الوزراء أمس :

إقرار البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون الشبابي والرياضي بين اليمن والسعودية

إحالة مشروع تعديل قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي إلى اللجنة الوزارية

الإشادة بالجهود المبذولة للتوسع في خدمة الهاتف

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء إحالة المشروع المقدم من الأخ وزير الخارجية بخصوص تعديل القانون رقم (2) لسنة 1991م بشأن السلك الدبلوماسي والقنصلي وتعديلاته إلى لجنة وزارية للدراسة والرفع بالنتائج إلى المجلس للمناقشة واتخاذ القرار المناسب.

ويهدف المشروع الذي يشتمل على تعديل 35 مادة الى تلافي أوجه القصور في القانون الحالي ومواكبة التطورات والمستجدات التي طرأت أمام مهام وأنشطة وزارة الخارجية وبعثاتها التمثيلية بما يعزز من دور الوزارة في إقامة وتطوير علاقات الجمهورية اليمنية بمختلف الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية بما في ذلك إضافة العديد من الضوابط التي تحكم عمل البعثات التمثيلية من دبلوماسية وقنصلية من حيث التعيين وإصدار القرارات واعتماد خارطة التمثيل الدبلوماسي الى جانب تصحيح لاختلالات القائمة في المواد التي تحكم عمل الملحقيات وكذا اضافة بعض الشروط للالتحاق بالسلك الدبلوماسي والتي من شأنها ان تعمل على الرفع من مستوى اداء الملتحقين، فضلا عن تيسير التسكين في السكن للشباب القادر والكفؤ عبر تخفيض فترة التجربة من سنتين الى سنة واحدة موزعة بين الدراسة في المعهد الدبلوماسي الذي سيتحول وفقا لمشروع التعديل الى الاكاديمية الدبلوماسية و بين التطبيق العملي في الوزارة، وكذا فتح المجال لاستقطاب الكوادر المؤهلة والحاصلة على شهادات دراسية عليا واتاحة الفرصة للالتحاق بالسلك الى غير ذلك من الاهداف المعززة لعملية تطوير النشاط الدبلوماسي ودور الوزارة في هذه العملية.

كما اقر مجلس الوزراء البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون في مجال الشباب والرياضة الموقع بين وزارة الشباب والرياضة والرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية الشقيقة للعامين 2009م - 2010م.

ويتضمن البرنامج الذي تم التوقيع عليه اثناء زيارة نائب الرئيس العام لرعاية الشباب في المملكة لليمن خلال شهر اكتوبر المنصرم، الاجراءات التنفيذية للتعاون الاخوي بين الشباب في البلدين الشقيقين عبر تبادل الزيارات الشبابية للرياضيين والمنتخبات الوطنية والخبرات الفنية في مجال التحكيم والتدريب وتبادل المطبوعات والبحوث والكتيبات والدراسات والوثائق الخاصة بتنمية وتطوير القدرات الشبابية والرياضية الى جانب الاستفادة من البرامج التدريبية التي ينظمها معهد اعداد القادة الرياضيين بالمملكة.

وإقامة معسكرات التدريب المشتركة واللقاءات الودية في عدد من الألعاب الرياضية لما من شأنه تعزيز العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين ودعم وتطوير البرامج الشبابية والرياضية الهادفة إلى تطوير الجوانب الفنية في القطاع الرياضي وتنمية قدرات الشباب في مختلف الألعاب الرياضية.

ووجه المجلس باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار البرنامج.

واحال المجلس مشاريع القرارات الجمهورية المقدمة من الأخ وزير الصحة العامة والسكان بشأن إنشاء كل من المعهد العالي للعلوم الصحية بمحافظة الحديدة ومستشفى الثورة العام بمحافظة الحديدة وهيئة مستشفى ذمار العام إلى لجنة وزارية للمراجعة من النواحي الفنية والإجرائية والقانونية والرفع بالنتائج إلى المجلس في اجتماع قادم .

وأرجاء المجلس مناقشة المواضيع المقدمة من وزير المياه والبيئة بشأن مشروع القرار الخاص بالاطار الوطني للسلامة الاحيائية والخطة البيئية لادارة منطقة شرمه - جثمون محافظة حضرموت التي تعد مقر تعشيش السلاحف الخضراء والمهددة بالانقراض عالميا، الى جانب الخطة الوطنية للادارة البيئية لمنطقة بير علي - بروم الغنية بالمواد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية العالية، وارجاء مناقشتها الى الاجتماع القادم .

واطلع المجلس على تقرير وزير الإتصالات وتقنية المعلومات عن توسعة وتطوير الهاتف الثابت وسير العمل في مشروع ادخال خدمة الصراف الآلي في الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي .

حيث اوضح التقرير أن اجمالي السعات المجهزة للسنترالات الرئيسية والفرعية بلغت حتى منتصف العام الجاري مليوناً و333 الفاً و 912 خطاً هاتفياً منها 129 الفاً و328 خطاً تخدم المناطق الريفية بنظام كبائن الألياف الضوئية و61 الفاً و 448 خطاً تعمل بنظام (سي دي أم إي) اللاسلكي الثابت .. مشيراً إلى أن امانة العاصمة ومحافظات حضرموت وعدن وتعز وإب تحتل المراتب الأولى من حيث السعات المجهزة .

ونوه التقرير أن أجمالي عدد الخطوط العاملة حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي بلغ مليوناً و 43 الفاً و46 خطاً منها 166 الفاً و 525 خطاً تعمل في المناطق الريفية .

وفيما يتعلق بمشروع إدخال خدمة الصراف الآلي في البريد الذي يهدف إلى تعزيز خدمات البريد المقدمة للجمهور واختصار الزمن امام المستفيدين والتخفيف من كلفة صرف المرتبات والمستحقات بالصورة الحالية، اوضح التقرير أنه يجري حاليا تركيب 34 جهاز صراف آلي مرحلة أولى في عدد من المناطق وأنه قد تم الإنتهاء من تركيب 12 جهازاً حتى نهاية نوفمبر الماضي فيما سيتم الانتهاء من هذه العملية لجميع الأجهزة خلال شهر يناير المقبل .. مؤكداً أنه سيتم تدشين الخدمة رسمياً خلال الربع الثاني من العام القادم 2009م .

وقد اشاد المجلس بالجهود المبذولة للتوسع في خدمة الهاتف الثابت وادخال خدمة الصراف الآلي الى هيئة البريد.. موجهاً الوزارة بتطوير خدمات الهاتف الثابت وتطوير عملية التسويق له خلال الفترة القادمة بما يعزز من قدرته التنافسية مع شبكات الاتصالات القائمة .

في ختام مؤتمر الصناعة بالمكلا ..

التوقيع على اتفاقيات استثمارية ومذكرات تعاون .. وتوصيات خرج بها المشاركون

التأكيد على تعزيز علاقات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص و تنميتها ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر

المكلا / سبأ:

أوصى المشاركون في مؤتمر صناعة مستقبل اليمن على ضرورة وضع إستراتيجية تنموية للنهوض بالصناعات الوطنية ووضع برامج وخطط تنفيذية واستراتيجيات قطاعية للأنشطة الصناعية تحقق النهوض والتشابك مع القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطالبة بوضع إستراتيجية للنهوض بالصناعات الوطنية

واقترحت التوصيات الصادرة في ختام أعمال المؤتمر أمس بمدينة المكلا و الذي نظمته على مدى يومين غرفة تجارة وصناعة حضرموت ووزارة الصناعة والتجارة إيجاد محفظة تمويلية للاستثمارات الصناعية وعلى وجه الخصوص للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة جميع البنوك الخاصة وتخفيض الفوائد على القروض الممنوحة للنشاط الصناعي، إضافة إلى العمل على تنفيذ برنامج صنع في اليمن وإعداد دراسات عن أثر المتغيرات العالمية على الصناعة والنشاط الصناعي في اليمن.

وأكدت تعزيز علاقات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والعمل على تنميتها ووضع آلية مشتركة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر وتقديم تقارير تقييمية لمجلس التنمية الصناعية وتعزيز توجه ودور وزارة الصناعة والتجارة ومساندتها للنهوض بالنشاط الصناعي.

وشددت التوصيات على ضرورة العمل على مراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالنشاط الصناعي بغرض تحديثها وتطويرها بما يحقق وجود بيئة داعمة للنشاط الصناعي ويفعل من دوره التنموي، وكذا الترويج المشترك من الحكومة والقطاع الخاص لإقامة المناطق الصناعية بهدف تطويرها وتشجيع القطاع الخاص لتأسيس شركات مساهمة لتطوير المناطق الصناعية واستثمارها والإسراع في إصدار قانون الصناعة الجديد ليعمل على حماية الحقوق الصناعية اليمنية والحد من الإغراق والمنافسة غير العادلة من قبل المنتجات المستوردة.

ولفتت التوصيات إلى أهمية وضع سياسة لحماية الإنتاج الصناعي المحلي من الممارسات الضارة في التجارة والعمل على زيادة القدرة التنافسية للصناعة اليمنية وفتح الأسواق أمام السلع والمنتجات اليمنية والإسراع في إنشاء المناطق الاقتصادية الحدودية وتشجيع القطاع الخاص في اليمن ودول الجوار للاستثمار المشترك في هذه المناطق والاهتمام بالاستثمار الصناعي الموجه للتصدير وإعطاءه مزيدا من الدعم والرعاية وتسهيل عملية إعادة التصدير للمنتجات المستوردة بعد إعادة تعبئتها وتغليفها وذلك بهدف التنمية الاقتصادية.

وحثت الجهات المختصة بإعداد الدراسات الجيولوجية للمواد والصخور الإنشائية والصناعية وإتاحة هذه الدراسات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في مجال التعدين وصناعة مواد البناء والمواد الغذائية والعمل على إيجاد تكامل في الاستثمار في القطاع السمكي بحيث يشمل الاستثمار الاصطياد والتصنيع وذلك بتشجيع إقامة الشركات التي تعمل في مجال الاصطياد وتصنيع المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة والسماح للمصانع المقامة حاليا بامتلاك قوارب اصطياد خاصة بها ومعاملتها معاملة الجمعيات السمكية.

وأكدت التوصيات ضرورة قيام الجهات المختصة بإعداد دراسات أولية للمشاريع الصناعية الواعدة وخاصة المعتمدة على مواد خام محلية وإتاحتها للمستثمرين والتأكيد على أهمية الاعتماد على توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي خدمة للصناعة والتنمية الشملة وذلك بالاستفادة من الاستكشافات الجديدة للغاز.

وتضمنت التوصيات ضرورة منح حوافز حقيقية جادة للاستثمارات في القطاع الصناعي أهمها الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وإيجاد مراكز خاصة بتطوير وتحديث الصناعة بالاستفادة من التجارب الناجحة في الدول التي حققت نهضة صناعية رائدة والإسراع في بناء قاعدة معلومات صناعية متكاملة ويتضمن ذلك المسح الصناعي الشامل ووضع الخارطة الصناعية وقوائم فرص الاستثمار الصناعي .

إضافة إلى وضع خطط مشتركة للاستفادة من الإمكانيات الفنية والتدريبية والعمل على تطويرها وتحديثها والتوسع في إنشاء مراكز التدريب الفني والمهني الصناعي والتقني بمختلف المحافظات مع مراعاة ملائمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل والتطور في مجال الاستثمار الصناعي.

كما أكدت التوصيات أهمية مراجعة السياسات البنكية الرسمية والخاصة، بما يحقق المساهمة الفاعلة للبنوك في تمويل الأنشطة الصناعية والعمل على إيجاد مصادر تمويليه للمشاريع الصناعية ومشاركة الدولة في رأسمال تلك المصادر ووضع نظام دقيق وشفاف لإدارتها والإشراف عليها.

وفي ختام أعمال المؤتمر بارك وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل النجاح الذي حققه المؤتمر.. مشيدا بأوراق العمل المقدمة والمداخلات المهمة التي تخللت جلسات أعماله.

وأكد المتوكل عزم وزارة الصناعة والتجارة على اتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ مخرجات المؤتمر واستيعابها في خطط وبرامج الوزارة خلال الفترة القادمة.. مشيرا إلى أهمية الصناعة في إيجاد بدائل لتنمية الموارد الاقتصادية للدولة .

وأشاد وزير الصناعة والتجارة بجهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي اسهمت بشكل فاعل في إنجاحه.

وكان المشاركون في المؤتمر قد عقدوا أمس جلستي عمل تناولت الأولى عرض عدد من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية الصناعية من قبل شركة سيرم الماليزية ومجموعة العربي والمنطقة الحرة بمدينة صلالة بسلطة عمان .

فيما تناولت جلسة العمل الثانية عوامل تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية اعقبها عدد من المداخلات المقدمة من مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وأمين عام جمعية الصناعيين اليمنيين وغرفة تجارة وصناعة محافظة الحديدة والجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات.

وفي نهاية أعمال المؤتمر قدمت غرفة تجارة وصناعة حضرموت درع المؤتمر ودرع الغرفة لرئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد، كما كرمت شركة سيرم الماليزية وزير الصناعة والتجارة بهدية تذكارية.